



ردمد إلكتروني: 2661-7404

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية

ص.ص: 580-602

العدد: الثاني

المجلد: التاسع

السنة: 2025

البارادبلماسي والأمن

البارادبلماسي والأمن Paradiplomacy and Security

إيناس عبد السادة علي

جامعة بغداد، العراق

inass3a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

زهراء حسن كاظم*

الجامعة المستنصرية، العراق

zahraa23@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/08/20

تاريخ إرسال المقال: 2025/06/20

الملخص:

منذ أن أنتظمت العلاقات الدولية وتمركزت حول الدولة القومية، تم النظر للدولة بوصفها وحدة تحليل أساسية في العلاقات ما بين الدول، وأرتبطت دراسة الأمن بهذه الوحدة. ومع نهاية الحرب الباردة، حصل تطور ببعدين مهمين أديا إلى ظهور مقاربات نظرية جديدة للأمن، هما التغير الحاصل في هوية أو ماهية الفاعلين وظهور مصادر جديدة للتهديدات الأمنية غير مرتبطة بالدولة بشكل مباشر. أثرت هذه الأبعاد على أمن الدولة وكيانها الواحد الموحد. رداً على هذا التحدي، أبتكرت الدولة وسيلة البارادبلماسي في محاولة للتخفيف من مخاطر هذا التحدي الذي قد يطال وحدتها السياسية وسلامتها الإقليمية. وعليه ظهرت علاقة بين الأمن والبارادبلماسي لخصها كورناجو بثلاثة أوجه ستكون هي محور هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: البارادبلماسي؛ الأمن؛ الوحدات دون الدولة؛ الدولة.

* المؤلف المرسل

Abstract:

Since international relations were organized and centered on the nation-state, the state has been viewed as the basic unit of analysis in relations between states, and the study of security has been linked to this unit. With the end of the Cold War, two important dimensions developed leading to the emergence of new theoretical approaches to security: the change in the identity or nature of the actors and the emergence of new sources of security threats not directly linked to the state. These dimensions affected the security of the state and its unified entity. In response to this challenge, the state invented the means of paradiplomacy in an attempt to mitigate the risks of this challenge that might affect its political unity and territorial integrity. Accordingly, a relationship emerged between security and paradiplomacy, which Cornago summarized in three aspects that will be the focus of this research .

Keywords: Paradiplomacy; Security; Sub-state Units; State.

المقدمة

لموضوع الأمن أهمية كبرى في حقل الدراسات السياسية، سواء كانت مختصة بالسياسة الداخلية أم الخارجية، باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلوم السياسية، تتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن في البحث والممارسة، في النظرية والتطبيق، وتضفي السياسات الأمنية المختلفة التي تتبعها الدول سمة تميز هذه الدول بعضها عن بعض، وتحدد طبيعتها توجهاتها الداخلية والخارجية، فيما إذا كانت تفاعلية مع محيطها الإقليمي والدولي ومع قضاياها، أم أنها تتكفي على ذاتها خوفاً مما قد تراه تهديداً لمصلحة ما أو قيمة ما.

منذ أن أنتظمت العلاقات الدولية وتمركزت حول الدولة القومية، التي هي نتاج إتفاقية، أو سلام، ويستفاليا Westphalia عام 1648، تم النظر للدولة بوصفها وحدة تحليل أساسية في العلاقات ما بين الدول، وأرتبطت دراسة الأمن بهذه الوحدة، إذ أصبح الأمن القومي الموضوع الذي تنتظم على أساسه السياسة العليا للدولة، وتسخر له الإمكانيات والموارد، ومن أجله توضع الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها

القومي، وقد أرتبط الأمن، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالمنظور الواقعي القائم على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، فكان الأمن العسكري هو الشكل السائد للأمن خلال مرحلة الحرب الباردة.

ومع نهاية الحرب الباردة، حصل تطور على مستويين أديا إلى ظهور مقاربات نظرية جديدة للأمن، أولى هذين التطورين هو التغير الحاصل في هوية أو ماهية الفاعلين، إذ ظهرت فواعل جُدد دون الدولة Sub-State ومن غير الدولة Non-State تنافس الدولة في الوظيفة والفاعلية، أما التطور الثاني فقد حصل بظهور مصادر جديدة للتهديدات الأمنية غير مرتبطة بالدولة بشكل مباشر إنما لها علاقة بعناصر أخرى كالأفراد والمجتمعات، لاسيما تلك التي تحوي أقليات دينية وعرقية، والبيئة وغيرها.

تعدد الفواعل بحد ذاته مثل تحدياً كبيراً أمام الدولة، لاسيما أولئك الفاعلين الذين يقعون داخلها ضمن حدودها الجغرافية، تلك الكيانات الفرعية التي تنتظم ضمن خطوط عرقية أو تتكور في جماعات أثنية دينية أو طائفية، وتطالب بتقاسم السلطة وتوزيع الموارد، إذ تؤثر هذه الأبعاد على أمن الدولة وكيانها الواحد الموحد، لذا، ورداً على هذا التحدي، أبتكرت الدولة وسيلة البارادبلوماسي في محاولة للتخفيف من مخاطر هذا التحدي الذي قد يطل وحدتها السياسية وسلامتها الإقليمية.

1. التعريف بمصطلحات الدراسة.

يقول فولتير "إذا أردت التحدث معي، حدد مصطلحاتك أولاً"، (Ali and Jasem, 2024, p. 435) فالنقاش حين يدور حول مجهول يكون نوعاً من العبث أو الترف الفكري الذي لا طائل من ورائه، لذا يتوجب علينا أبتداءً أن نحدد للقارئ ما نعني بمصطلحي دراستنا، لكي يسهل علينا من ثم توضيح العلاقة التفاعلية التأثيرية ما بينهما.

أ. مفهوم الأمن.

الأمن واحد من أهم المفاهيم المركزية في الدراسات الدولية، كما حازت المسألة الأمنية على موقع مركزي في السياسات الخارجية لمعظم الدول بجعله هدفاً يمكن تحقيقه من خلال إجراءات تتراوح ما بين وقائية وعلاجية، وعلى الرغم من ثراء الدراسات التي أختصت بدراسته، إلا أنه لم يتم الوصول إلى إجماع

حول مفهوم الأمن وتحديد تعريف جامع شامل له يحوي كل أبعاده ومستوياته، والتهديدات والتحديات التي يتعرض لها، فالأمن مفهوم نسبي ومتغير ومركب، أنه ليس بالمفهوم الجامد، إذ يتطور بتطور الظروف، لأرتباطه الوثيق بالمعطيات والعوامل الداخلية والخارجية، وقد أرتبط مفهوم الأمن في هذه الدراسات بمفهوم الدولة التي يُعدّ الأمن أحد أسباب نشأتها (الحري، ٢٠٠٨، ص. ٩-١٠)، وهكذا شكل الأمن، ومنذ نشأة الدولة، الهاجس الأكبر لرجالها وصناع السياسة والقرار فيها، فقد عدّوا ضمان ظروف البقاء والاستمرار أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حدٍ سواء (سليم، ٢٠١٣، ص. ٩٣).

ولأرتباط الأمن بالدولة، كان لمفهوم الأمن الوطني الريادة والأولوية في أهتمامات الدراسات الأمنية، ولأن الأمن قيمة، لذا كان من المنطقي أن يتم التركيز في تعريف الأمن الوطني على القيم التي تتبناها الدولة للحفاظ على بقائها واستمرارية وجودها، ويُعدّ تعريف أرنولد ولفرز (Wolfers Arnold) التعريف الأكثر قبولاً بهذا الخصوص، إذ عرفه بأنه: "يرتبط موضوعياً بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وذاتياً يعني غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم" (Wolfers, 1952, p. 485; 1962, p. 150).

التهديد والخوف كانا أيضاً حاضرين كعناصر لتعريف الأمن لدى باري بوزان Buzan، الذي يرى أن الأمن يعني التحرر من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيير التي ترى أنها معادية، فجوهر الأمن لديه هو البقاء على قيد الحياة، إلا أنه يشمل كذلك مجموعة كبيرة من المخاوف بشأن شروط البقاء (Buzan, 1991, p. 432-433).

يمكن القول ان التركيز المفرط طويل الأمد على التفكير العقلاني قد شجع على تطور مجموعة من الافتراضات التي أستحوذت على الفكر الإستراتيجي وعلى تنمية المقاربة التي تقول ان ضمان الأمن القومي لأية دولة قضية مركزية تحتل هرم الاولويات الإستراتيجية تبعاً لأمن وخصائص النظام الدولي حيث تداخل وسرعة التغيير، فضلاً عن التأثير والتأثير، مما يدفع بالدول منفردة او مجتمعة الى ان تجعل من أمنها المحور الاساسي لحركتها الداخلية والخارجية (Connable, Camblell and madden, 2016, p.15).

وطوال مرحلة الحرب الباردة أرتبط الأمن الوطني بالقوة والقدرة العسكرية، إلا أن نهاية الحرب الباردة وأنتهاء مخاطر المواجهة العسكرية، أدت إلى ظهور تهديدات غير عسكرية فرضت على المختصين إعادة النظر بمفهوم الأمن وجعله يتناسب مع حجم هذه التهديدات والمخاطر الأمنية، وتوسيع المفهوم ليكون شاملاً لكل المستجدات، وفي عام ٢٠٠٥، صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "في عالم متزايد الترابط، يجب أن يسير التقدم المحرز في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان جنباً إلى جنب، فلن يكون هناك تطور بدون أمن ولا أمن بدون تنمية" (في جو من الحرية أفسح، ٢٠٠٥).

أنا فكرة توسيع المفهوم وربطه بالتنمية لم تكن وليدة تسعينات القرن العشرين، بل ترجع إلى ستينياته، حيث أعطى روبرت مكنمارا (McNamara Robert) للأمن بعداً أكثر شمولية بأن جعله رديفاً للتنمية، التي من دونها لا يمكن أن يوجد أمن، فالدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة، "فالأمن ليس هو تراكم السلاح، مع أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية، على الرغم من أنه قد يشمل ذلك، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنه قد يحتوي عليه، الأمن ببساطة هو التنمية" (McNamara, 1968, p. 149-150).

وهكذا تمت إعادة تعريف مفهوم الأمن وفقاً للتهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت، وبينت معها الحاجة إلى تأكيد الصلة بين قضايا الأمن والتنمية، التنمية بمفهومها ومعناها الشامل الذي يتضمن كل مظاهر الاجتماع الإنساني. الحاجة إلى إعادة تعريف الأمن وقضاياها ترافقت مع تسارع تجليات العولمة التي أضعفت من قدرة الدول على القيام بوظيفتها الأمنية، وزادت هشاشتها وأصبحت أكثر قابلية للاختراق، فكان لزاماً عليها أن تحاول إعادة تكييف نفسها ووظيفتها بابتكار وسائل تخفف من حدة المخاطر والتهديدات الأمنية الناشئة في القرن الحادي والعشرين، فكانت البارادبلماسي إحدى هذه الوسائل.

ب. البارادبلماسي.

مصطلح البارادبلماسي (Paradiplomacy) مصطلح حديث أول من استخدمه المؤرخ البريطاني روهان باتلر في مؤلف عن التاريخ الدبلوماسي (Butler, 1961)، إلا أنه ظهر في بداية ثمانينات القرن العشرين ضمن حقل التحليل السياسي المقارن للدول الفيدرالية والنظرية المتجددة للفيدرالية، في أدبيات أمريكا

الشمالية حول الأشكال المعاصرة للفيدرالية أو "الفيدرالية الجديدة"، والأنشطة الأشكالية للدوائر الاتحادية، سيما ما يتعلق بالعلاقات بين الحكومات الفيدرالية والدول الموحدة، وتحديدًا بمسائل السياسة الخارجية (Aguirre, 187, p. 185, 1999)، فنتيجة للتغيرات الحاصلة على مستوى الدولة والنظام الدولي، والتطورات السياسية والإقتصادية ضمن الأقاليم نفسها، تزايدت مشاركة الحكومات الإقليمية في المجال الدولي، إذ أضعفت العولمة قدرة الدولة على إدارة أقليمها، الأمر الذي أعطى للأقاليم دوافعاً أقتصادية وسياسية وثقافية للتوجه نحو الخارج (Keating, 1999, p. 1).

وتعود بدايات الدراسات الأكاديمية بخصوص مشاركة الحكومات الفرعية في السياسة الخارجية إلى سبعينات القرن العشرين ممثلة في كتابات كل من Ronald Atkey و Levy Thomas، وفي الثمانينات قدم الكاتب الكندي (Ivo D. Duchacek 1984) النشاط الخارجي للحكومات الفرعية لحقل الدراسات الفيدرالية بشكل أكثر تفصيل أكاديمياً، إذ لفت الانتباه إلى خمسة أنواع من النشاطات التي تقوم بها الجهات الفاعلة دون الدولة (Sub-State): "Microdiplomacy of Bordering Regions, Transregional Diplomacy, Global Paradiplomacy, Protodiplomacy, Global "Protodiplomacy".

تطورت دراسة البارادبلوماسي بعد الحرب الباردة في عدة إتجاهات، أتجهت مجموعة منها إلى شرح العوامل التي تسبب ظهور وحدات دون وطنية كممثلين دوليين: من قبيل لا مركزية الدولة القومية وظهور دولة ما بعد السيادة، الأزمات التي تؤثر على النماذج الكلاسيكية للفيدرالية، انتشار الشبكات، استبدال نظام العلاقات الدولية بنموذج الحكم العالمي، ظهور العولمة المحلية/التشظي-Globalization/Fragmegration وما إلى ذلك (Joenniemi and Sergunin, 2014, p.20).

يعرف (Panayotis Soldatos, p.171990) الذي صاغ التعريف الأول للمصطلح، البارادبلوماسي بأنها: "النشاط الدولي المباشر للفواعل دون الوطنية (وحدات فيدرالية، أقاليم، جماعات حضرية، مدن) والذي يدعم أو يكمل أو يصحح أو يكرر أو يتحدى دبلوماسية الدول القومية"، ويعرفها (Cornago p. 40, 1999) على أنها "مشاركة الحكومات غير المركزية في العلاقات الدولية من خلال إقامة اتصالات دائمة أو مؤقتة مع شعب أجنبي أو كيانات خاصة، بهدف تعزيز القضايا (السوسيواقتصادية

والثقافية)، أو أي بعد خارجي آخر"، وبذلك فإن المصطلح يشير إلى " قدرة الكيانات الفرعية (Sub-State) على ممارسة السياسة الخارجية، ومشاركتها في المجال الدولي لمتابعة مصالحها الدولية الخاصة" (Wolff, 2007, p.141).

2. طرق تأثير البارادبلوماسي على الأمن

بطريقة أو بأخرى، قد تؤثر البارادبلوماسي على الأمن الوطني والأمن العالمي، وقد ذكر Cornago (1999, p. 40-41) ثلاث طرق يمكن أن تؤثر فيها أشكال معينة من البارادبلوماسي على الأمن الوطني والعالمي، الأول بوصفها أداة لتخفيف أبعاد الصراع الأثني العابرة للحدود الوطنية، الثاني بوصفها وسيلة لتعزيز الثقة والأمن الإقليمي، الثالث بوصفها وسيلة فعالة للتعامل مع تهديدات الأمن العابرة للقومية، الذي تطرحه صعوبات الإدارة المركزية لبعض أهم القضايا على جدول الأعمال الأمني الجديد، من حيث تأثيرها على منطقة المسؤولية واختصاص الحكومات الإقليمية.

أ. تخفيف أبعاد الصراع الأثني العابرة للحدود الوطنية.

بالاعتماد على معايير متداخلة تجمع بين المكونات الإثنية والثقافية والدينية، تم، ابتداءً من منتصف القرن العشرين، إعادة صياغة (الأقاليم) ومجالات الاختصاص الإقليمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات جدية للنظام الدولاتي ولأحتكار الدولة للفاعلية في السياسة الدولية، إذ أصبح الفواعل الجدد ينافسون الدولة في الاستحواذ على الشرعية ومن ثم الولاء (زقاق، ٢٠١١، ص ١٦١-١٦٢)، وتم تدويل مجالات واسعة من السياسة الداخلية، كذلك تدويل النزاعات الداخلية الناشئة على أسس إثنية وثقافية ودينية، وعلى الرغم من أن تدويل هذه النزاعات قد يُسهم في إيجاد حلول من خلال الوساطة أو المفاوضات الدولية، إلا أنه يشجع المطالب العرقية، ويزيد القدرة على التعبئة وإنشاء فرص لوجستية وملاذ جديد، كما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الشعور بالهوية المتميزة والحرمان النسبي فيما يتعلق بالمجموعات العرقية المهيمنة، ويعمل في كثير من الأحيان على تصعيد التوتر وخدمة الاستراتيجيات الحزبية والتدخل الأجنبي (Cornago, 1999, p.42)، كونه يتيح لبعض الدول أستغلال مطالب الأقليات والتدخل في شؤون دول أخرى، لاسيما عندما تصل الدولة إلى حالة الفشل والانهيار حيث تفقد شرعيتها وتصبح حدودها مفتوحة بلا ضوابط، وتسعى بعض المجتمعات

داخلها إلى الحصول على حكم ذاتي أو أستيقلال خارج عن الحكومة المركزية (Rotberg, 2002, p. 85-95).

لذا فقد طرحت مطالب الأقليات داخل الدول مسألة وجود تفاعل واضح ما بين تعدد الانتماءات وبين مسألة الأمن متعدد المستويات، إذ ولدت تلك المطالب رغبة لدى الوحدات دون الدولة للمشاركة في النشاطات الدولية، مما جعل من هذه الوحدات عامل مؤثر، ومتأثر في الوقت نفسه، بأمن الدولة الداخلي والخارجي، وأظهرت تداخل ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في إطار صنع السياسة العامة للدولة.

ينظر جيمس روزنو (James Rosenau) لهذا التداخل نظرة إيجابية، إذ يرى أن تداخل السياسة الداخلية والخارجية ضمن "حدود" آخذة في الاتساع، فيها تنافس مجالات مختلفة للسلطة بعضها البعض من أجل تحصيل المنفعة، قد كشف أبعاداً متعددة لأنخراط الحكومات غير المركزية بشبكة السياسة العالمية؛ إذ قد تكون فواعل أو مبادرين جيدين، تبحث عن تحقيق أهداف السياسة المحلية/الإقليمية خارج محيطها الوطني، كما أن بإمكانها العمل بوصفها قنوات يستطيع من خلالها الفاعلون الآخرون، لاسيما المنظمات غير الحكومية، توضيح، أو التعبير عن، أهتماماتهم الخاصة، في مجال البيئة على سبيل المثال، من ثم استخدام المنطقة أو الإقليم كقاعدة للاستراتيجيات العالمية، علاوة على ذلك قد تصبح أهدافاً للنشاط الدولي حيث تؤثر سياساتها وأنشطتها الخاصة على مصالح الفواعل الدولية الأخرى (Hocking, 1999, p. 17-39).

عليه، فإن البارادبلوماسي، وكما يرى ستيفان وولف (Stefan Wolff (2007, p.143)، تقدم فرصة لأحتواء الأقليات وحل الصراعات الداخلية في الدول الضعيفة، لاسيما فيما يتعلق بتوزيع الموارد وتقاسم السلطة، لتجنب انهيارها، وعلى الرغم من أن تقاسم السلطة بين المركز والاقاليم يتحدى سيادة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أنه في الوقت نفسه يقدم آلية فريدة لتحويل هذه التحديات إلى فرص لإدارة بناءة للصراع، ففي بعض الحالات، تكون هناك أمور أكثر حساسية من غيرها، ومن خلال الاسهامات تظهر مجموعة متنوعة من أنماط الصراع والتعاون، تتعلم الدول من خلالها التعايش مع إدارة حكم جديدة تتقاسم عبرها الأدوار مع أقاليمها وتحتاج إلى التعاون في الخارج (Aldecoa and Keating, 1999).

لقد زادت حركة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين من تدفق العلاقات التي تقوم بها الحكومات الفرعية في المجال الدولي لإدارة شؤونها الخارجية نتيجة للتغيرات الحاصلة على مستوى الدولة والنظام الدولي، والتطورات السياسية والإقتصادية ضمن الأقاليم نفسها، إذ تسببت العولمة في إضعاف قدرة الدولة على إدارة أقليمها، الأمر الذي أعطى للأقاليم دوافعاً إقتصادية وثقافية وسياسية للتوجه نحو الخارج (Keating, 1999, p. 3).

إن المنطق الوظيفي المفسر لتوجه الأقاليم نحو الخارج، والمرتبط بالحاجات الإقتصادية وبامتداد صلاحيات الأقاليم المحلية إلى الساحة الدولية، وفي بعض الحالات بضرورة إدارة الصراعات العرقية أو القومية على حدودها، علاوة على القضايا الأمنية التي تطرحها هذه الارتباطات، لا يفسر كل شيء، إذ تظهر حاجة ملحة إلى إضافة تفسيرات سياسية مستمدة من أهداف واستراتيجيات نخب الكيانات الفرعية، سواء تعلق ذلك ببناء أو تنمية أقليمهم أو، كما في بعض الحالات، بتمهيد الطريق للاستقلال عن الدولة (Aldecoa and Keating, 1999).

التحدي الأكبر هنا هو الرغبة في الاستقلال، فمما لاشك فيه أن قوى العولمة، حسب أنتوني جينز (Anthony Giddens)، تضع تحديات جديدة للحكم المحلي والعالمي، إذ ستكون الدولة مضطرة للتخلي عن سيادتها ليس فقط نحو الخارج لعوامل اجتماعية جديدة وحاسمة ومؤثرة في النجاح القومي في عالم عالمي، بل نحو الأسفل أيضاً لإدارات محلية. إذ أن رد الفعل على العولمة، كما يقول (Mann)، قد يكون قوى الهويات القومية، وربما يكون هو السبب، لا في إعادة تشكيل الإقتصاديات والنظام العالمي فحسب، بل أيضاً المجتمعات والحكومات على حدٍ سواء (نوريس، ٢٠٠٢، ص ص ٢٢٢-٢٢٣).

إلا أن توماش كامينسكي (Tomasz Kamiński (2018, p.17 يرى المناطق التي تعمل للحصول على مزيد من الاستقلالية أو السيادة هي حالة خاصة تصنف في ظلها البارادبلوماسي بوصفها "Protodiplomacy"، وهو مصطلح يشير إلى "إدارة العلاقات الدولية من حكومة غير مركزية تهدف إلى إقامة دولة كاملة السيادة"، أي أنها تمثل "العمل الدبلوماسي التحضيرى للانفصال المستقبلي والأعتراف الدبلوماسي الدولي به"، هذا علاوة على أن الكيانات الفرعية، التي تقدم نفسها على الساحة الدولية دون الحاجة لتوسط الدولة، ستواجه مقاومة شديدة من المؤسسات الوطنية (Lecours, 2002)، في حين تُعد

البارادبلوماسي والأمن

البارادبلوماسي نشاطاً طبيعياً، يعتمد على درجة الحكم الذاتي الممنوح للحكومة دون الوطنية، وغالباً ما ينظر إلى البروتودبلوماسي على أنها نشاط غير شرعي، أو على الأقل ممارسة خطيرة على سلامة الدولة (Pereira, 2006).

على الرغم من صعوبة العثور على أمثلة تم فيها إضفاء الطابع المؤسسي على البعد العرقي السياسي للبارادبلوماسي، فإن التجارب المرصودة حتى الآن تساعد على فهم التناقض بين التطور البطيء لحماية الأقليات من قبل النظام الدولي والتطورات المبتكرة في السياسة الإقليمية العرقية أصبح من المقبول على نطاق واسع أن ممارسة تقرير المصير لا تؤدي بالضرورة إلى الحصول على سيادة الدولة الكاملة، وأن المطالب التي تبررها يمكن في كثير من الأحيان الوفاء بها من خلال الاعتراف بالحقوق الثقافية والحكم الذاتي. وأبرز هذه الحالات هي تلك التي تتناول جهود منطقة شينجانغ ذات الأغلبية المسلمة لتعزيز روابطها مع الجمهوريات المجاورة في آسيا الوسطى في سياق ما يسمى بالدائرة الإسلامية الكبرى. بعض التطورات في إدارة الصراع العرقي في الاتحاد الروسي، داخل حدوده (تتارستان، ياقوتيا، تيفا، شمال أويتيا أو الشيشان)، وكذلك في علاقاته مع الجمهوريات المجاورة، يمكن أن تساعدنا على فهم قيمة البارادبلوماسي في هذا السياق (Cornago, 1999, p. 40-41).

ب. البارادبلوماسي بوصفها وسيلة لتعزيز الثقة والأمن الاقليمي.

عكس توسع مفهوم الأمن الطبيعية متزايدة التعقيد لقضايا الأمن والاستقرار، إذ لم يعد الأمن مفهوماً تقليدياً مقتصرًا على الأبعاد العسكرية فحسب، بل بات يشمل طائفة واسعة من عناصر التهديد المستجدة، مثل البيئة والتغير المناخي والأوبئة سريعة الانتشار وغيرها، علاوة على قضايا اقتصادية وسياسية من قبيل نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان (عوني، ٢٠١٦، ص ٦)، عليه، لم تعد الدولة وحدها موضوع التهديد، ولم يعد أمنها منعزلاً عن أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات، ومن ثم أصبحت مسؤولية تحقيق الأمن ومجابهة تهديداته مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول والفواعل الأخرى، سواء أكانت فواعل دول الدول أم من غير الدول (علي، ٢٠١٧، ص 3).

بالمقابل، ومنذ منتصف القرن العشرين، شهدت الاقليمية بدورها تطورات مفاهيمية وعملية، إذ لم تعد تعني التقارب الجغرافي البحت، إنما أشتملت أيضاً التقارب في الغايات الوظيفية لمجموعة من الدول التي تلقي مصالحها في مجال من المجالات، وهو ما أطلق عليه "الاقليمية الوظيفية"، التي وصفها عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز (Manuel Castells) بـ "فضاء التدفقات" (Space of Flows)، فأصبح العالم يشهد تعاوناً، أو حتى تكاملاً، بين دول لا يجمعها نطاق جغرافي واحد أو متقارب (عوني، ٢٠١٦، ص ٥)، في مسائل وقضايا مشتركة تغطي أبعاداً ذات علاقة بالمستويات الأمنية كافة، سواء الانسانية أو البيئية أو الاقتصادية وغيرها، فحسب ديفيد ميتراي (David Mitrany) رائد المدرسة الوظيفية (Functionalism)، لا يبدأ التعاون والتكامل الإقليمي من الجانب السياسي، إذ أن الانقسامات السياسية هي مصدر الصراع بين الدول، بل من مجالات أقل إثارة للجدل مثل الجانب الاجتماعي والاقتصادي، لذا ينبغي التركيز على الجانب التقني والبرامج الوظيفية الأساسية والمشاريع الاقتصادية ضمن قطاعات محدّدة وواضحة، الأمر الذي يُظهر إمكانية كبيرة جداً بأن يؤدي هذا التوجه الوظيفي إلى تغيير السياسات وصناعة القرار في الدول المعنية بهذا التعاون (الإقليمية الجديدة، ٢٠٢٠).

من هنا فإن وجود الترتيبات الاقليمية يعد ضرورة من ضرورات توزيع الأدوار وتقسيم العمل، أو هو أعمال لمبدأ اللامركزية (الرشيدي، ١٩٩٦، ص ١٨٧). وفي إطار المدخل الاقليمي العام، ترتبط الترتيبات الأمنية، من بين ما ترتبط به، بحل الصراعات الاقليمية وإجراءات بناء الثقة كعملية متعددة المستويات، كما تدعم دراسات الأمن ترتيبات الأمن الاقليمية، وذلك لأنها تؤمن بأن الظروف تتباين بدرجة كبيرة بين مناطق العالم المختلفة، وإن معظم الدول تنظر إلى التهديدات الموجهة لأمنها في إطار الظروف القائمة في مناطقها (عبد السلام، ٢٠٠٣، ص ٥، ١٧). وبحكم الانتماء لمنطقة جغرافية معينة، فإن الترتيبات الاقليمية تكون أكثر قدرة على التعامل الإيجابي مع قضايا المنطقة ومشكلاتها، وتيسير التسوية السلمية للمنازعات على المستوى الاقليمي وتعزيز التعاون في ما بين الدول الأعضاء في هذه الترتيبات (الرشيدي، ١٩٩٦، ص ١٨٧).

في ثمانينيات القرن العشرين، بدأ دفع مهم من الابحاث ذات العلاقة بالباراديلوماسي هي "دراسات الحدود"، التي لم يعد يُنظر إليها إلا على أنها خط فاصل، وأصبحت ظاهرة اجتماعية واقتصادية

وسياسية وثقافية، وتم التركيز على التعاون عبر الحدود، إذ يولد الامتداد الإقليمي لبعض البلدان مواقف يكون فيها للمدن والحكومات الوسيطة، الواقعة في المناطق الحدودية، اتصالات أكثر تواتراً وأعمق مع نظيراتها الأجنبية من عواصمها الوطنية، وإن كان هذا الأمر قد أثار بدوره الشكوك حول التأثيرات المحتملة لهذا الارتباط على العلاقات الثنائية على المستوى المركزي (Alvarez, 2020).

لقد درس الباحثون التفاعلات الإقليمية عبر الحدود، إما عن طريق اعطاء نظرة عامة، أو التركيز على مجال معين من التعاون، سيما البعد الأمني حيث الجريمة الدولية، الهجرة، أو مشاكل البيئة، واعتمد في ذلك مؤشر التدويل الإقليمي المتضمن (Kamiński, 2018, pp.8-22):

1- البارادبلوماسي التي تؤدي من قبل السلطات الإقليمية هي وسيلة للسياسة الخارجية للحكومة المركزية وهي تستخدم لتحقيق الاهداف الامنية للدولة.

2- يعتمد النشاط الخارجي للسلطات الإقليمية على مستوى اللامركزية في الدولة، إلا أنه يعتمد على تهيئة الظروف المناسبة من قبل السلطات المركزية، على سبيل المثال، الحوافز والموافقة لتنفيذ هذا النوع من النشاط. الجدول (1).

البعد الإدراكي البعد العملي

البارادبلوماسي كتحدي 1- التعاونية الامنية المنسقة: يفترض هذا النموذج المشاركة الإقليمية في العلاقات الدولية بتنسيق رسمي أو غير رسمي مع الحكومة الفيدرالية.

2- التعاونية الامنية المشتركة: هذه الصيغة تعني ادراج رسمي أو غير رسمي للبارادبلوماسي داخل السياسة الخارجية الوطنية.

البارادبلوماسي كفرصة 1- نمط الاندماج الموازي: يفترض هذا النموذج ان الحكومات الإقليمية تعمل بشكل مستقل على الساحة الدولية وفقاً لكفاءتها، ولكن في نفس الوقت اعمالها يتم تنسيقها على نحو لا يتعارض مع الشؤون الخارجية الوطنية.

2- نمط التناظر الموازي: في هذه الحالة، تعارض الاجراءات الامنية للسلطات الاقليمية سياسة الحكومة الوطنية، كذلك ليس لدى الحكومة المركزية الية سلطة ادارية للسيطرة دون الوطنية.

الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد الى:

Tomasz Kamiński, "Paradiplomacy – Discourse Analysis and Research Conceptualization" 11-37, in Paradiplomacy in Asia: Case Studies of China, India and Russia, edit by Małgorzata Pietrasiak et al, Łódź University Press, 2018, p.32.

إلا أن الإقليمية بدأ من خمسينات القرن العشرين، ومن ثم الإقليمية الجديدة، قد بددت معظم تلك الشكوك، إذ عملت، ووفقاً لتعريف فريدريك سودربين (Fredrick Soderbaun)، بوصفها "مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليمياً" (الإقليمية الجديدة، ٢٠٢٠)، فكانت البارادبلماسي إحدى تجليات الإقليمية الجديدة والتي تعمل في أحد جوانبها على حل مسألة الاقليات ومطالبتها بالمشاركة في السلطة، وذلك بإعطائها صلاحيات إدارة شؤونها الخارجية، الأمر الذي يُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي الفرعي (داخل الدولة) ليمتد من ثم إلى الأمن الإقليمي الأوسع (ما بين دول الإقليم).

وبذا، فإن الأمن الإقليمي يعمل على إيجاد نوع من التوازن بين مستويات التهديدات والالتزامات والقدرات التي تملكها دول الإقليم مع مدى إستطاعت تلك الدول لتوظيفها مع مواجهة التهديدات، ووضع حلول حاسمة وعملية للصراعات والنزاعات في الإقليم مع عدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لأجل ضمان الإستقرار الداخلي لدول الإقليم، والعمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل كآلية لأجل تحقيق الأمن الإقليمي (بوزناد وأحسن، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٢٥).

على الرغم من أن وجود اللامركزية قد خلق، كما يقول Yami و (Darmawan p.309) ٢٠١٤)،، عدداً من "الملوك" الصغار الذين لديهم الكثير من القوة والسيطرة في المنطقة، إلا أن فرصة تعزيز

البارادبلوماسي والأمن

التعاون مع مناطق أخرى وحتى مع مناطق من دول أخرى أصبحت مفتوحة على مصراعها، وولد تقدم جديد في التعاون الدولي، تحت مسمى البارادبلوماسي، الذي من شأنه أن ينمي التعاون في المجالات الأمنية عبر الحدود، ويعزز مبادرات بناء الثقة.

إن زخم البارادبلوماسي الرائد في الاعتراف المؤسسي بالأهمية السياسية للحكومات الإقليمية ودعمها لتنمية التعاون بين الأقاليم دليل واضح على ذلك. على الرغم من تواضعها، جاءت ممارسة التوأمة بين المدن والمناطق بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للحاجة إلى إيجاد قنوات جديدة للمصالحة بين شعوب الدول التي حاربت بعضها البعض. تطورت هذه الممارسة عبر الزمن، وخلال الحرب الباردة، معبرة عن الرغبة في تقليل التوترات من خلال إقامة تعاون بين المجموعات التي تنتمي إلى تحالفات عسكرية مختلفة. لقد شكلت البارادبلوماسي كأداة لتعزيز التناغم الإقليمي أحد جوانب عمل مجلس أوروبا منذ إنشائه. أسهم العمل الموازي لمجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، في تعزيز البارادبلوماسي للتعاون الإقليمي. في السنوات الأخيرة، سلطت المنظمات الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الإقليمي في إطار المحاولات الجديدة للتنسيق وإعادة بناء الثقة في وسط وشرق أوروبا (Cornago, 1999, p. 46-47).

يشكل التعاون عبر الحدود بمختلف أنواعه أحد الديناميكيات الأساسية في محاولات التنسيق الإقليمي في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث توجد أكثر السياقات الجيوسياسية والمؤسسية تبايناً، يتم التعرف على أشكال جديدة من البارادبلوماسي كأدوات لتعزيز التنسيق الإقليمي. أحرزت الصين وروسيا تقدماً بالنظر إلى حقيقة أنهما تشهدان توترات على طول حدودهما، في تعزيز التنسيق الإقليمي من خلال إقامة اتصالات بين السلطات الفرعية على جانبي الحدود. جربت لاوس وتايلاند التعاون عبر الحدود، وقد أدى ذلك عموماً إلى تعايش السكان وتحسين العلاقات الدبلوماسية. في شبه القارة الهندية، كانت هناك أيضاً مقترحات مماثلة، ولكن بنجاح أقل. في أمريكا اللاتينية، بدأت مختلف الحكومات الإقليمية في الثمانينيات بتجربة أنماط مختلفة من النشاط شبه الدبلوماسي كأدوات للتنمية الاقتصادية والتضافر الإقليمي. من خلال التعلم من إخفاقات الماضي، ترى الحكومات المركزية في أمريكا اللاتينية بشكل متزايد أن العمل الأجنبي الفرعي هو أداة قيمة لتعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي. في الدول التي تتمتع اليوم باستقرار سياسي ومؤسسي معين،

ولا سيما الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي، وفي إطار عمليات تكامل جديدة، تم تعزيز الحكم الذاتي الإقليمي، مما أعطى صورة جديدة للعلاقات بين الدول الأمريكية. كما نوقشت مقترحات مماثلة في أفريقيا حيث، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، يتم تعزيز التعاون عبر الحدود في استراتيجيات التنمية الاقتصادية وإدارة الموارد المشتركة وإدارة الصراع العرقي (Cornago, 1999, p. 48-49).

على الرغم من أهمية عدم المبالغة في تقدير الإمكانيات التي توفرها هذه المبادرات، إلا أن مؤسسة مهمة، لكنها متواضعة على ما يبدو، مثل العلاقات عبر الحدود كان لها تأثير ملحوظ على تاريخ الدبلوماسية. يمكن اعتبار استخدام أشكال أكثر مؤسسية للبارادبلماسي كأحد أكثر التعبيرات المنيرة للظروف المعاصرة لعلاقات حدودية جيدة. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الطريقة الدبلوماسية الجيدة للتعامل مع النزاعات الدولية هي نشر استراتيجيات مختلفة للدبلوماسية الوقائية. يمكن أن تكون هذه الاستراتيجيات ذات طبيعة مختلفة تماماً، وفقاً لأهدافها المتنوعة، لكن البارادبلماسي، مثل الأشكال الأخرى لما يسمى بدبلوماسية المسار الثاني، قد تكون أداة جيدة في هذا المجال (Cornago, 1999, p. 50).

ج. البارادبلماسي بوصفها وسيلة فعالة للتعامل مع تهديدات الأمن العابرة للقومية.

تفترض نظريات المخاطر أنه في ظل الظروف المعاصرة للترابط والتقدم التكنولوجي، فإننا نواجه تضاعفاً غير عادي للمخاطر في المجتمع العالمي، حيث تجد الحكومات، بغض النظر عن مستوياتها، نفسها مضطرة للاستجابة لمشاكل عالمية تتجاوز المجال التقليدي الذي صيغت فيه السياسات الداخلية والخارجية. وقد طورت الأدبيات حول علاقات التعاون والصراع المقارنة بين التعاون بين الهيئات المحلية والتعاون بين الدول. وتشير هذه الأدبيات إلى أن العالم يواجه مقاييس مختلفة من الحلول الجماعية والأفقية لقضايا مهمة ذات صلة بدراسة القضايا الكبرى للتعاون الدولي والتي أصبحت جزءاً من الأجندة الجديدة للأمن الدولي مثل المشاعات العالمية، الكوارث البيئية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تدمير المحيط الحيوي، إدارة الموارد البيئية والأماكن المشتركة، السيطرة على الهجرة وحركة اللاجئين، انتشار المجاعات الكبرى، وغيرها (Cornago, 1999, p. 50).

يظهر سيناريو لمؤسسة راند كيف تنتج تهديدات حقبة ما بعد الحرب الباردة مزيج قوي من الشواغل الأمنية الخاصة والعامة ليس في أجزاء معينة من البرامج الأمنية ولكن منطق الأمن القومي ككل (Anderson and Hearn, 1996, p. 4-5). ذلك أن التشابك في تهديدات الأمن التقليدية وغير التقليدية، يؤدي الى تعقد التقديرات الأمنية التي يتعين على القادة اجراءها (Heath, Gunness and Cooper, 2016, p.11). ويوضح الجدول 2 تلك التقديرات.

ما هو التهديد ؟ التهديد الرئيسي يأتي من غير الدول أو الدول المفككة، إضافة الى الدول

أين التهديد؟ في الخارج وفي الداخل.

ما هو ترتيب خطر التهديدات ؟ الأوبئة، أسلحة الدمار الشامل بيد الدول وغير الدول، الارهاب، أي تهديدات هجينة.

ما هي الأدوات المتوفرة في السياسات ؟ الخيارات الكثيرة ليست كلها بيد الحكومة، الخيار العسكري، الأمن الداخلي، المساعدات والالتزامات الدولية، القوة الناعمة، المبادرات الخاصة.

ما هو قدر أهمية الحلفاء، هل هم شركاء ؟ السياسات بجوهرها متعددة الجوانب، وتتجاوز التحالفات العسكرية بمجال بعيد

الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد الى:

Gregory F. Treverton, Erik Nemeth, and Sinduja Srinivasan, Threats Without Threateners? Exploring Intersections of Threats to the Global Commons and National Security, Occasional Papers, Rand Corporation, Santa Monica – California, 2012, p.3.

إن المجالات المحلية والعالمية للتعاون الدولي مرتبطة منطقياً ببعضها البعض. سواء كنا نتعامل مع مواقف مماثلة أم لا أو تلك التي يمكن القول أنها قابلة للمقارنة، يجب فهم التعاون المحلي والعالمي بشأن

البارادبلماسي والأمن

قضايا مثل إدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والسيطرة على الهجرة، أو العلاقات بين الأعراق، بوصفها مظاهر مختلفة للقضايا نفسها في المجتمع الدولي. إن أحد المجالات التي ظهر فيها ذلك بوضوح هو تأثير الإرهاب على السياحة والحماية الدولية للبيئة، فقد أدت المخاوف بشأن الانعكاسات التي قد تحدثها اتفاقيات التجارة الحرة على البيئة إلى تجدد اهتمام السلطات الفيدرالية بالعلاقات شبه الدبلوماسية (Cornago, 1999, p. 51).

أن السياسات الأمنية تشكل أهداف مرجعية للدولة بوصفها مصدر، مادامت هذه الأهداف تؤثر في الأمن القومي والعالمي ويقبلها الجمهور المعني، مما يقود إلى القدرة على الاستمرار في ظل طيف من التهديدات المحتملة أو الفعلية وهو التوسع الذي يسمح بتعدد وتنوع المشكلات الأمنية ذلك أن الجماعات القومية والمدن تشعر بالتهديد بدلاً من الحماية (Hansen and Nissenbaum, 2009, p.11). وفقاً لاندريه ليكور "فإن العوامل الرئيسية التي تدفع المدن إلى بدء ممارسة البارادبلماسية هي عوامل تعاونية سياسية أمنية، من بين هؤلاء، كانت الحاجة إلى التعاون في العديد من المجالات السياسية من البيئة إلى التعليم، فمن خلال التعاون، تتعامل بارادبلماسية المدن مع سياسة الأمن المحلي" (Rodrigues and Mattioli, 2017, p.572).

بالمحصلة فإن اختلاف مهددات الأمن القومي ومن ثم التغيير في مفهوم الأمن القومي ولد استجابة من نوع آخر تمثلت في دبلوماسية الوحدات دون الوطنية. على سبيل المثال، أدى عدم وجود رد فعل فيدرالي على آثار بقع النفط المتتالية على طول ساحل المحيط الهادئ إلى قيام حكومات كولومبيا البريطانية وألاسكا وواشنطن وأوريغون وكاليفورنيا في عام 1988 بإنشاء وحدة خاصة أو فرقة عمل لتجميع الموارد البشرية والتقنية والمالية لمعالجة الكارثة البيئية على طول سواحلهم (Cornago, 1999, p. 51).

خاتمة:

أشرت لنا صفحات التاريخ فكرة أن المدن هي أقدم الكيانات السياسية في التاريخ ، وأدت دوراً سياسياً مهماً حتى العصور الوسطى، عندما أدى ظهور الدولة القومية في 1648 إلى تحويلها إلى لاعب سياسي أقل تأثيراً. لذا كان الأمن يُعرف بقدرة الدولة على الدفاع عن أراضيها ضد التهديدات الخارجية، أو الحفاظ

البارادبلماسي والأمن

على الأمن العالمي، كما هو الحال في المسألة النووية، باتباع نهج محوره الدولة قبل إبان الحرب الباردة. لكن في أواخر الثمانينات، تطور مفهوم الأمن ليشمل متغيرات بخلاف تلك الموجودة في النهج الواقعي الكلاسيكي، مثل التهديدات العسكرية. وفُهم أن الحكومات دون الوطنية تهتم بما يعرف تقليدياً باسم "السياسة الدنيا": القضايا البيئية، تشجيع الاستثمار، والتبادل الثقافي والتعليمي..... إلخ. وهذا يتناقض مع الاستراتيجية العليا، التي تمثلها أجندة الأمن الدبلوماسية والعسكري للحكومة المركزية.

بعبارة أخرى، تمثل البارادبلماسي الإسقاطات في الخارج للكفاءات المحلية للحكومات دون الوطنية، والتي تتركز في الغالب على قضايا الاستراتيجية الدنيا، يمكننا أن نذكر ماجاء به روبرت كيوهين وجوزيف ناي، اللذان قاما بتعميم فكرة استبدال "العالم المتمركز حول الدولة" والذي تعمل فيه الدول كوكلاء رئيسيين بـ "العالم متعدد المراكز" المتنوع لمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، لاسيما ان الأمن متغير فاعل، ظل بدوره مولداً للحاجات وأوضاع تتطلب التلبية والصياغة عند ذلك بدا صانع القرار متحفزاً للاجتهد لتشكيل قوائمه وموجبات الأداء اللازمة له بما في ذلك تشكيل صورة في وجودها، لتكون البارادبلماسي هي الموجهة لـ النشاط الأقليمي للمناطق تارة والنشاط الدولي تارة أخرى.

إن العلاقة بين " البارادبلماسي والامن " علاقة تفاعل متداخل، كون إن البارادبلماسي هي مخرج لمدخل يتحدد باختلاف مهددات الامن القومي وهي ذات الوقت مدخل لصياغة مفاهيم ومقاربات أمنية أكثر تلائماً مع حقبة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لا يضمن الاستجابة المتصاعدة ولكنه يشير الى وعي متزايد بين القطاعات القيادية في المجتمع الدولي للحاجة الى التوظيف المدروس لمؤسسات جديدة، وأنماط جديدة لإسناد المسؤولية عن الأمن وتحقيقه.

قائمة المراجع

الإقليمية الجديدة، الموسوعة السياسية، [/https://political-encyclopedia.org/dictionary](https://political-encyclopedia.org/dictionary)

تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٨/٢٧

بوزناد، حليلة ودلال أحسن، (٢٠١٥-٢٠١٦). تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط -أكراد سوريا نموذجاً-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية التخصص: دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي-تبسة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،

الحري، سليمان عبدالله. (٢٠٠٨). مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ص ٣٠-٩.

الرشدي، أحمد. (١٩٩٦). المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، في الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، ١٨١-٢٤٨، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

زقاق، عادل. (٢٠١١). العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية. مجلة المفكر، ٧، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة محمد خيضر بسكرة. ص ١٥٩-١٧٠.

سليم، قسوم. (٢٠١٣). دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٩-٤٠، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ص ٩٣-١٠٦.

عبد السلام، محمد. (٢٠٠٣). ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كراسات استراتيجية، العدد ١٢٧، السنة الثالثة عشرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

علي، خالد حنفي. (٢٠١٧). "توسع الأمن" وتغيرات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٧).

عوني، مالك. (٢٠١٦). الدور الملتبس: هل يعزز الأمن الإقليمي انتقالاً عسيراً إلى التعددية القطبية؟ ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٥).



الأمم المتحدة (٢١ آذار ٢٠٠٥). في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، تقرير الأمين العام A/59/2005.

نوريس، بيبا. (٢٠٠٢). حكم عالمي ومواطنون عالميون، في جوزيف س. ناي وجون د. دناهيو (تحرير)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة (ص ٢٢١-٢٤٩)، تعريب محمد شريف الطرح، الرياض: العبيكان للنشر.

Aguirre, I. (1999). Making sense of paradiplomacy? An intertextual enquiry about a concept in search of a definition. *Regional and Federal Studies*, 9(1), 185–208.

Aldecoa, F., & Keating, M. (1999). Introduction. In F. Aldecoa & M. Keating (Eds.), *Paradiplomacy in action: The foreign relations of subnational governments*. Frank Cass Publishers.

Ali, I. A. and Jasem, F. H. (2024). Sub-National Governments' Interactions in International Affairs: An Arab Perspective on Paradiplomacy, *International Area Studies Review*, 27(4), 434–447.

Alvarez, M. (2020, March 17). The rise of paradiplomacy in international relations. *E-International Relations*. <https://www.e-ir.info/2020/03/17/the-rise-of-paradiplomacy-in-international-relations/>

Anderson, R. H., & Hearn, A. C. (1996). An exploration of cyberspace security R&D investment strategies for DARPA: "The day after... in cyberspace II". RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR797.html

Butler, R. (1961). Paradiplomacy. In A. Sarkissian (Ed.), *Studies in diplomatic history and historiography in honour of G.P. Gooch* (pp. 12–25). Longmans.



Buzan, B. (1991). New patterns of global security in the twenty-first century. *International Affairs*, 67(3), 431–451.

Connable, B., Campbell, J. H., & Madden, D. (2016). Stretching and exploiting thresholds for high-order war: How Russia, China, and Iran are eroding American influence using time-tested measures short of war. RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1003.html

Cornago, N. (1999). Diplomacy and paradiplomacy in the redefinition of international security: Dimensions of conflict and co-operation. *Regional and Federal Studies*, 9(1), 40–57.

Duchacek, I. (1984). The international dimension of subnational self-government. *Publius*, 14(4), 5–31.

Hansen, L., & Nissenbaum, H. (2009). Digital disaster: Cybersecurity and the Copenhagen school. *International Studies Quarterly*, 53(1).

Heath, T. R., Gunness, K., & Cooper III, C. A. (2016). The PLA and China's rejuvenation: National security and military strategies, deterrence concepts, and combat capabilities. RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1402.html

Hocking, B. (1999). Patrolling the 'frontier': Globalization, localization and the 'actorness' of noncentral governments. *Regional & Federal Studies*, 9(1), 17–39.

Joenniemi, P., & Sergunin, A. (2014). Paradiplomacy as a capacity-building strategy. *Problems of Post-Communism*, 61(6), 18–33.

Kamiński, T. (2018). Paradiplomacy: Discourse analysis and research conceptualization. In M. Pietrasiak et al. (Eds.), *Paradiplomacy in Asia: Case studies of China, India and Russia* (pp. 13–37). Łódź University Press.

Keating, M. (1999). Regions and international affairs: Motives, opportunities, and strategies. *Regional and Federal Studies*, 9(1), 1–16.



Lecours, A. (2002). Paradiplomacy: Reflections on the foreign policy and international relations of regions. *International Negotiation*, 7(1), 91–113.

McNamara, R. S. (1968). *The essence of security: Reflections in office*. Hodder and Stoughton.

Pereira, R. A. O. (2006). How can local governments foster peace through paradiplomacy? United Nations University Joint Graduate Course Term's Paper Paradiplomacy and International Security. <https://innomics.files.wordpress.com/2007/11/unu-term-paper2.pdf>

Rodrigues, G. M. A., & Mattioli, T. (2017). Paradiplomacy, security policies and city networks: The case of the Mercocities citizen security thematic unit. *Contexto Internacional*, 39(3), 529–552.

Rotberg, R. I. (2002). The new nature of nation failure. *The Washington Quarterly*, 25(3), 85–95.

Soldatos, P. (1990). An explanatory framework for the study of federated states as foreign policy actors. In H. J. Michelmann & P. Soldatos (Eds.), *Federalism and international relations: The role of subnational units* (pp. 34–53). Clarendon Press.

Treverton, G. F., Nemeth, E., & Srinivasan, S. (2012). *Threats without Threateners? Exploring intersections of threats to the global commons and national security*. RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP360.html

Wolfers, A. (1952). "National security" as an ambiguous symbol. *Political Science Quarterly*, 67(4), 481–502.

Wolfers, A. (1962). *Discord and collaboration: Essays on international politics*. The Johns Hopkins Press.

Wolff, S. (2007). Paradiplomacy: Scope, opportunities, and challenges. *The Bologna Center Journal of International Affairs*, 10(1), 141–150.



ردمد إلكتروني: 2661-7404

ص.ص: 602-580

ردمد ورقي: 2571 - 9971

العدد: الثاني

المجلد: التاسع

السنة: 2025

البارادبلوماسي والأمن

Yami, M., & Darmawan, A. (2014). Paradiplomacy and the future of cooperation between regions. Proceedings of the 2014 International Conference on Public Management (ICPM-14). Atlantis Press. <https://doi.org/10.2991/icpm-14.2014.54>